

الأمم المتحدة



## الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون  
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة  
الجلسة ٤٢  
المعقدة يوم الثلاثاء  
٧ آذار/مارس ١٩٩٥  
الساعة ١٥/٣٠  
نيويورك

### محضر موجز للجلسة الثانية والأربعين

(بلجيكا)

السيد تيرلينك

الرئيس:

### المحتويات

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٥-١٩٩٤ (تابع)

تقديرات منقحة في إطار الأبواب ٣ ألف و ٣ باء و ٣ جيم و ٤ و ٨ و ١٥ و ٢٤ و ٢٨ وباب  
الايرادات ١ (تابع)

.../..

Distr.GENERAL  
A/C.5/49/SR.42  
28 March 1995  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات  
في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء  
الوفد المعنى في عضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى:  
Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2  
.United Nations Plaza  
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة  
مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٠

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ (تابع)

تقديرات منقحة في إطار الأبواب ٢ ألف و ٣ باء و ٣ جيم و ٤ و ٨ و ١٥ و ٢٤ و ٢٨ وباب الايرادات ١ (تابع) A/C.5/49/7/Add.10 و A/C.5/49/44 (تابع)

١ - الرئيس: استرعي انتباه اللجنة إلى تقرير الأمين العام المتضمن في الوثيقة A/C.5/49/44 وإلى التقرير ذي الصلة الذي أعدته اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (A/49/7/Add.10). كما ذكر اللجنة بأن الجمعية العامة قد قررت في الجزء الرابع من قرارها ٢١٩/٤٩، في جملة أمور، أن تنظر في مقترنات الأمين العام المتبقية في الدورة التاسعة والأربعين المستأنفة على أساس تقرير اللجنة الاستشارية.

٢ - السيد تاكاسو (المراقب المالي): قال إن مقترنات الأمين العام المتعلقة بإلغاء الأنشطة المتصلة بالفصل العنصري حسبما ترد في الأبواب ٣ ألف و ٣ جيم و ٤ من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥، قد أوجزت في الصفحتين ١ و ٢ من الوثيقة A/C.5/49/44. ولقد خصص مبلغ إجمالي قدره ١٦٣٨٠٠ دولاراً لأنشطة متصلة بالفصل العنصري في إطار هذه الأبواب الثلاثة، أتفق منه في عام ١٩٩٤ مبلغ قدر بـ ١٠٠ ٤٣٥ دولار. ولذلك بلغت الوفورات المسقطة ٧٢٨٧٠٠ دولار. ولقد اقترح الأمين العام بأنه ينبغي استخدام بعض هذه الوفورات لتمويل أنشطة مفيدة للبلدان الافريقية، فضلاً عن تلبية بعض الاحتياجات الماسة لادارة الشؤون السياسية. ويتعين استخدام مبلغ ٨٨٥٨٠٠ دولار المقترن لإعادة توزيع موظفي تلك الادارة من أجل مواصلة تقديم الدعم للجان الجزاءات التابعة لمجلس الأمن، وتقديم موارد إضافية حسب الاقتضاء للمبعوث الخاص إلى أفغانستان. وفضلاً عن ذلك، يتعين إعادة توزيع خمس وظائف فنية وخمس وظائف من فئة الخدمات العامة في مركز مناهضة الفصل العنصري السابق من أجل تعزيز مهام شتى متصلة بافريقيا، وفقاً للتفسير الوارد في الفقرات ٦٧ إلى ٦٩ من التقرير. وفيما يتعلق بعمليات حفظ السلام في إطار الباب الرابع، اقترح إعادة توزيع وظيفة واحدة من فئة مد - ١ بصورة دائمة من إدارة الشؤون السياسية إلى شعبة افريقيا في إدارة عمليات حفظ السلام. وكان يتعين استخدام جزء من مبلغ ١٠٠٥١ دولار المذكور في إطار الباب ٨ (إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة) لتعزيز البرنامج الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات واستخدام جزء آخر منه لمواصلة تدابير مكافحة التحرر. وكان يتعين إعادة توزيع مبلغ ١١٩٧٠٠ دولار من الباب ٣ إلى الباب ١٥ (اللجنة الاقتصادية لافريقيا) بغية تقديم الدعم لمعهد الأمم المتحدة للأفربيقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين. وسوف يُسرّ مبلغ ٤٨٣٣٠٠ دولار المتضمن في إطار الباب ٢٤ (الاعلام) الابقاء على أربع وظائف فنية ووظيفتين من فئة الخدمات العامة في إدارة الاعلام لتقديم المزيد من التغطية الإذاعية لأنشطة الأمم المتحدة المتصلة بافريقيا، وفقاً للتفسير الوارد في الفقرات من ١٠١ إلى ١٠٣ من التقرير.

٣ - وبالفعل اعتمدت الجمعية العامة، في وقت مبكر من الدورة، استمرار الوظائف المؤقتة من أجل خدمة لجان الجزاءات التابعة لمجلس الأمن وتوفير موارد من أجل الأنشطة المتصلة بالبرنامج الجديد للتنمية

(السيد تاكاسو)

افريقيا. ولا يزال يتعين على الجمعية العامة أن تتخذ إجراء بشأن ما تبقى من مقتراحات الأمين العام. وقد تلقت اللجنة الاستشارية هذه المقتراحات واعتمدتها في تقريرها الحادي عشر (A/49/7/Add.10).

٤ - الآنسة بورغوا (كوبا): قالت إن الموظفين ذوي الخبرة هم مورد له قيمة وينبغي الاحتفاظ بهم وإعادة توزيعهم داخل الأمانة العامة، بدلاً من فقدتهم نتيجة للغاء برامج مناهضة الفصل العنصري. وقالت إن وفدها يعارض إعادة توزيع وظيفة مساعد انتخابات إلى إدارة الشؤون السياسية، واقتصرت بدلاً من ذلك إلغاء تلك الوظيفة. وأحاطت علمًا بأنه بالرغم من أن الجمعية العامة قد قبلت في القرار ٢٢٨/٤٨ مستوى الموارد الذي أوصت به اللجنة الاستشارية للباب ٩ (إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات)، وطلبت إلى الأمين العام أن يوفر الوظائف الكافية للأنشطة المتعلقة بمسائل الاقتصاد الجزئي وذلك من خلال إعادة توزيع الوظائف، فإن وفدها يرغب في معرفة سبب عدم ذكر هذا الموضوع في تقرير الأمين العام المعروض على اللجنة. وعبرت فضلاً عن ذلك، عن شعور وفدها بأن إعادة توزيع وظيفة مد - ١ إلى إدارة عمليات حفظ السلم المشار إليها في الفقرة ٧٧ من تقرير الأمين العام ينبغي أن تظل على أساس مؤقت حتى يتتوفر للجنة الاستشارية وقت كاف لتحليل ذلك الاقتراح. وأعربت في ختام كلمتها عن الأسف لأن اللجنة الاستشارية قد أخفقت في دعم إعادة توزيع الموارد لمعهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين وفقاً للوصف الوارد في الفقرة ٨٥ من تقرير الأمين العام.

٥ - السيد جاكتا (الجزائر): قال إن وفده يعرب، مثلما فعلت اللجنة الاستشارية، عن الأسف لعدم توفر معلومات ذات صلة توضح مقتراحات إعادة توزيع الوظائف. بيد أن وفده يؤيد المقتراحات الرامية إلى زيادة تغطية البرامج الازاعية لأنشطة الأمم المتحدة المتحصلة بأفريقيا حسبما أوجزت في الفقرة ١٠١ من تقرير الأمين العام والفقرة ٢٦ من تقرير اللجنة الاستشارية. وطلب أيضاً تقديم إيضاح فيما يتعلق بالمقترحات التي لا يزال يتعين اعتمادها.

٦ - الآنسة شيروز (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت، لم تتوفر مقتراحات الأمين العام إلا القدر اليسير لتعزيز أو إثراء الأنشطة والبرامج من أجل أفريقيا، كما أنها لم تعكس على النحو الصحيح الأولويات الشاملة للمنظمة. وقالت إن لدى وفدها اعترافات على التغييرات المقترحة في ملاك الموظفين في إطار البابين ٣ و ٢٤ من الميزانية، فضلاً عن اقتراح استخدام موارد غير موارد الوظائف من أجل الباب ١٥. وينبغي مناقشة المقتراحات باستفاضة في مشاورات غير رسمية.

٧ - السيد تاكاسو (المراقب المالي): أكد لممثلة كوبا بأن الأمين العام لم يقترح رفت الموظفين الذين يشغلون الوظائف قيد النظر، ولكنه اقترح مجرد إلغاء الوظائف التي يشغلونها حالياً بعد إعادة توزيع هؤلاء الموظفين إلى وظائف أخرى حيث تدعى مسيس الحاجة إلى خبراتهم ومؤهلاتهم.

(السيد تاكاسو)

٨ - وفيما يتعلّق بوحدة المساعدة الانتخابية، قال شارحاً إنّه بغية تنفيذ الولاية التشريعية لدعم الوحدة، فضلاً عن تلبية الطلب المتزايد على المساعدة التقنية الانتخابية، اقترح الأمين العام إضافة وظيفة من فـ ٤ للأنشطة المتصلة بمهمة المساعدة الانتخابية، وليس نقل الوظيفة من إدارة الشؤون السياسية إلى إدارة عمليات حفظ السلم.

٩ - وقال الأمين العام لم يقترح إعادة توزيع الموارد على أنشطة مثل تحليل الاقتصاد الجزئي، حسبما أشير إلى ذلك في الفقرة ١٠ من تقرير اللجنة الاستشارية، لأنّه في سياق إلغاء الأنشطة المتعلقة بالفصل العنصري، حبذاً الأمين العام إعادة توزيع الموارد المرتبطة بها لأنشطة تفيد البلدان الإفريقية مباشرة. وتقتضي الضرورة إعادة توزيع وظيفة مدـ ١ من إدارة الشؤون السياسية إلى إدارة عمليات حفظ السلم حسبما اقترح في الفقرة ٧٧ من تقرير الأمين العام لتعزيز أنشطة حفظ السلم في أفريقيا؛ ولقد أوصت اللجنة الاستشارية، في الفقرة ١٥ من تقريرها، بالبقاء على الوظيفة على أساس مؤقت ريثما يتم استعراضها في سياق مقتراحات الميزانية البرنامجية لفترة السنين ١٩٩٦-١٩٩٧.

١٠ - ومضى قائلاً لقد قدم الاقتراح الرامي إلى تحصيص مبلغ ١١٩ ٧٠٠ دولار لمعهد الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين في إفريقيا استجابةً للولاية المذكورة بوضوح في قرار الجمعية العامة ٢٢٨/٤٨ الذي طلبت فيه إلى الأمين العام أن يبقي الحالة المالية لمعهد الأمم المتحدة الإفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين قيد الاستعراض النشط وأن يقدم مقتراحات بشأن أي تمويل إضافي حسب الاقتضاء، وهو أيضاً استجابةً لوقف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن تقديم تمويل لمعهد الأمم المتحدة الإفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين في عام ١٩٩٤. كما أيدت اللجنة الاستشارية الاقتراح، وطلبت ببساطة إلى الأمين العام أن يقترح معايير تحديد ما إذا كان ينبغي تمويل معاهد إقليمية كهذا المعهد من الميزانية العادلة.

١١ - وقال، بقصد الإجابة على سؤال ممثل الجزائر، إنّ الأمين العام اقترح الاحتفاظ فقط بأكبر عدد من الوظائف له ما يبرره على أساس عبء العمل المتوقع. وعلى سبيل المثال، اقترح الاحتفاظ بـ ٦٩ وظائف فقط من مجموع ٢٣ وظيفة في إدارة الشؤون السياسية، حسبما يتبيّن من الفقرات ٦٧ إلى ٦٩ من تقرير الأمين العام.

١٢ - وأكد على طبيعة النهج القائم على "أساس صفر" الذي اتبّعه الأمين العام تجاه مسألة إعادة التوزيع؛ وحالما يُستكمل العمل بنجاح، ينبغي إلغاء الوظائف وإعادة توزيع الموظفين كأنّهم يوزعون على وظائف جديدة تماماً.

١٣ - الرئيس: أحاط علماً بأنّ اللجنة قد عقدت ١٩٥ اجتماعاً غير رسمي خلال الدورة الحالية، أي أكثر بكثير مما عقده في السنوات السابقة واقترح بأنه ينبغي للجنة أن تعتمد المقرر مع الاحاطة علماً بتقريري الأمين العام واللجنة الاستشارية وأن تعتمد توصيات اللجنة الاستشارية حسبما وردت في الوثيقة

.A/49/7/Add.10

١٤ - السيد جاكتا (الجزائر)، تؤيده الآنسة بورغو (كوبا) والآنسة شيروز (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن الحاجة تدعوه إلى زيادة تفصيل الإيضاحات والتفسيرات التي قدمت في الاجتماعات غير الرسمية قبل اتخاذ مقرر. ولا يزال يتعين على اللجنة الاستشارية أن ترد على عدد من المarguments، ولذلك فمن الأفضل إجراء المزيد من المشاورات غير الرسمية.

١٥ - السيد عماري (تونس): قال إن اعتماد الجمعية العامة للقرار ٢١٩/٤٩، يعني أن اللجنة قد اعتمدت بالفعل عدداً من التوصيات التي طرحت؛ ولذلك فإن وفده على استعداد لاعتماد المقرر في إطار ما اقترحه الرئيس.

١٦ - السيد كورنتسوف (الاتحاد الروسي): قال إن وفده لا يؤيد جميع المقترنات الواردة في تقرير الأمين العام ولكنه يؤيد بعضها. بيد أن التقريرين، حينما ينظر فيما يكملان بعضهما البعض وهم تقريران شاملان؛ ولذلك فإنه يشارك الوفد التونسي في تأييد اعتماد مقترن الرئيس.

١٧ - السيد راميرز (كولومبيا): قال بغية دراسة هذه المسألة دراسة وافية يجذب وفده متابعة المناقشة بصورة غير رسمية.

١٨ - الرئيس: قال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في زيادة بحث هذا البند في مشاورات غير رسمية.

١٩ - وقد تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٠